

٥٣

أوراق عربية



مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون ثقافية (٦)

رفاعة رافع الطهطاوي

رائد التنوير العربي المبكر

سامي محمد نزار

رفاعة رافع الطهطاوي
رائد التنوير العربي المبكر



رفاعة رافع الطهطاوي
(١٨٧٣ - ١٨٠١)



مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون ثقافية (٦)

رفاعة رافع الطهطاوي

رائد التنوير العربي المبكر

سامي محمد نصار

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

نصار، سامي محمد

رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣): رائد التنوير العربي المبكر/

سامي محمد نصار.

٣٢ ص. - (أوراق عربية؛ ٥٣. شؤون ثقافية؛ ٦)

ببليوغرافية: ص ٣٢

ISBN 978-9953-82-689-9

١. الطهطاوي، رفاعة رافع (١٨٠١ - ١٨٧٣). ٢. التراجم.

٣. الفكر العربي. ٤. النهضة. ٥. التنوير (فلسفة)

أ. العنوان ب. السلسلة

928.927

العنوان بالإنكليزية

Rifa'a Rafi' Al-Tahtawi (1801-1873)

The Pioneer in the Early Arab Enlightenment

by Sami Mohammed Nassar

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

المحتويات

٧	مقدمة
٨	أولاً: رفاعة رافع الطهطاوي: سيرة ومسيرة
١٨	ثانياً: قيم الحدائة في فكر رفاعة
١٨	١ - الحرية
٢٠	٢ - المساواة
٢٠	٣ - العدل
٢١	ثالثاً: مقوّمات الدولة المدنية الحديثة عند رفاعة
٢١	١ - القانون والمواطنة
٢٢	٢ - حرية المرأة
٢٤	٣ - العمل المنتج
٢٤	٤ - التعليم العام
٢٧	٥ - الانفتاح على الثقافات الأخرى
٢٨	٦ - العلوم الحديثة
٣٠	٧ - الثقافة والفنون
٣٠	خاتمة
٣٢	المراجع

مقدمة

«نزل الستار على تاريخ مصر، وأرخی الظلام سدوله على القاعة والنظارة، وهم أولئك العلماء والفنانون والتجار وأهل الحرف والصنائع والمباشرون والكتاب، الذين أخرجوا في ركاب سليم العثماني...»

والظلام الذي نتحدث عنه ليس ظلاماً تاريخياً تاماً، بل كان ديجوراً روحياً، ولا أحسب أن مصر في تاريخها الطويل عرفت عهداً أظلم من تلك القرون الثلاثة، بل الأربعة، التي مرّت على مصر بعد موقعة مرج دابق بالشام، وموقعة سبيل شعلان بمشارف القاهرة».

بهذه الكلمات وصف العالم والمؤرخ حسين فوزي مصر أثناء فترة الحكم العثماني التي وصفها أيضاً مفكرنا الكبير جمال حمدان بأنها «استعمار ديني».

في ظلّ ذلك الحكم المهلك، المستند إلى مرجعية دينية زائفة يتبرأ منها إسلامنا الحنيف «عمّ الخراب إقليم مصر» على حدّ قول الجبرتي المؤرّخ المعاصر لهذه الحقبة المظلمة. وكاد المصريون يندثرون فعلاً، لا مجازاً، بسبب المجاعات المتكرّرة والمجازر والأوبئة.

وكان الأزهر، وهو المؤسسة العلمية والتعليمية الوحيدة التي كانت موجودة في مصر في تلك الفترة، خلواً من العلوم الحديثة بمفهوم ذلك العصر، بل غاية ما يدرس الفقه، والمعقول، والوسائل، أي تطبيقات العلوم لخدمة مطالب الدين ومقاصده، فكانوا لا يشتغلون بالعلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة إلى علم الفرائض والمواريث، ولا بعلوم المواقيت إلا لمعرفة أوقات

الصلاة، واستقبال القبلة، وأوقات الصوم، والأهلة التي تحدد أوائل الشهور العربية.

وكانت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وبعثتها العلمية بمنزلة الشهاب الكاشف لهذا الظلام الدامس، ففتح أنظار المصريين والعرب على فجر التنوير والحدائث الأوروبية بعلومها وفلسفاتها ونظمها السياسية. فعرفت مصر من خلال المنشورات والبيانات التي كانت توزعها الحملة أن الناس متساوون جميعاً لا فرق بينهم، وتعرّفت مصر على الهيئات السياسية ودواوين المديرية، وفوق كل هذا، العلوم الحديثة والبحث العلمي الذي عرف العالم بمصر وتاريخها.

وكان مشروع الدولة الحديثة التي أقامها محمد علي في مصر هو المحاولة الأولى لتجاوز الفجوة الحضارية بين دول الجنوب والشمال، واللحاق بركب التقدم، فليس ثمة ما يمنع ذلك.

وكان هذا ما أدركه محمد علي الذي «وعى جيداً وحدة نهر الحضارات الإنسانية الذي يسري مع الزمن عبر القارات والقوميات والشعوب، ولا يصدّ الناس عن بعض فروعه النابعة من الأقاليم الأخرى إلا ضيق الأفق وفقدان الاتجاه»، فأرسل خيرة عقول مصر إلى الشمال لتتعلّم وتعود حاملة مشاعل التنوير. وكان رفاعة رافع الطهطاوي على رأس هذه العقول التي ذهبت إلى أوروبا فتعلّمت، وهضمت، وعملت، وأبدعت. وستتناول حياة هذا الرجل وملاحم من فكره التحديثي، لعلّها تبعث في نفوسنا فضيلة المراجعة لأنفسنا ولخطايانا.

أولاً: رفاعة رافع الطهطاوي: سيرة ومسيرة

كان العام الأول من القرن التاسع عشر، عام ١٨٠١، حافلاً بأحداث ثلاثة تضافرت لتصنع تاريخ مصر الحديث، فقد شهد قدوم «محمد علي باشا»، باني مصر الحديثة، إلى مصر، على رأس ألف جندي ليشارك في القتال ضدّ

الفرنسيين، وخرج الفرنسيون وبقي محمد علي في مصر يحاور ويداور ويناور ليصل إلى حكم مصر بعد ذلك.

كما شهد يوم الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٨٠١ الحدثين الآخرين، وهما خروج جنود الحملة الفرنسية من مصر، ومولد «رفاعة ابن المرحوم السيد بدوي رافع الطهطاوي بلداً، الحسيني القاسميّ نسباً، الشافعيّ مذهباً» - كما قدّم نفسه في كتابه المهم، تخليص الإبريز في تلخيص باريز أو الديوان النفيس بإيوان باريز - باعث التنوير في مصر الحديثة، والذي استطاع أن يقدّم إلى مصر، بترجماتة ومؤلفاته، وهو الشيخ المعّمّم، كثيراً من منجزات المدنية الحديثة في شتى فروع المعرفة والعلم. وكان كل ما طرحه من رؤى حديثة وتنويرية بمنزلة الأسس التي قامت عليها الدولة المدنية الحديثة في مصر من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن.

وفي مدينة «طهطا» إحدى مدن محافظة سوهاج في صعيد مصر، ولد رفاعة الطهطاوي، ويتصل نسبه بالأئمة: جعفر الصادق، ومحمد الباقر، وزين العابدين، وصولاً إلى الحسين بن علي بن أبي طالب...

وكان أهل والد الطهطاوي - وهم من الأشراف - ذوي مال ويسار، ولقد كانت لـ «الأشراف» في ذلك العصر امتيازات مالية، منها الالتزامات التي كانت لهم في الأرض، التي كانوا يدخلون بها في عداد الأغنياء أو الإقطاعيين. ومع وصول محمد علي إلى الحكم وإلغائه نظام الالتزام وسحبه الامتيازات الاقتصادية التي كان يتمتع بها الأشراف وشيوخ الأزهر، عانت أسرة الطهطاوي ضيق العيش، الأمر الذي دفع والد رفاعة إلى أن يهجر موطنه طهطا، ويطوف بأسرته في بعض مدن جنوب مصر، تعلّم خلالها الصبي رفاعة القراءة والكتابة، وأتم حفظ القرآن الكريم، وعندما توفي والده عاد إلى طهطا حيث كفله أخواله وتولّوا تعليمه، فحفظ جميع المتون المتداولة في المعقول والمنقول، إضافة إلى الفقه والنحو؛ وهكذا قطع بعض الطريق في دراسة المنهج الذي كان يتلقاه يومئذ طلاب الأزهر الشريف. وعندما بلغ رفاعة السادسة عشرة، التحق بالأزهر وانتظم في دروسه ست سنوات تتلمذ

خلالها على أستاذه الشيخ حسن العطار، أحد شيوخ الأزهر المستنيرين الذين اطلعوا على العلوم الحديثة واتصلوا بالثقافة الأوروبية من خلال علماء الحملة الفرنسية، وكانت له في حياة الطهطاوي العلمية والعملية مكانة الراعي والموجه والدافع إلى الأمام. لقد كانت تلمذته للشيخ العطار متواصلة من مبدأ دخوله الأزهر حتى سفره إلى باريس سنة ١٨٢٦، وكان له الامتياز عند الأستاذ العطار عن سائر طلبته، وكان يشترك معه في الاطلاع على الكتب الغربية التي لم تتداولها أيدي علماء الأزهر «وأمن مثل أستاذه بأن بلادنا لا بد أن تتغير ويتجدد بها من العلوم ما ليس فيها».

وفي عام ١٨٢١ تخرّج رفاة في الجامع الأزهر، وجلس للتدريس فيه بعد أن أثبت جدارته في هذا العمل الذي كان خاضعاً للكفاءة والتجربة.

ويذكر الطهطاوي في تخلص الإبريز في تليخيص باريز أو الديوان النفيس ببايوان باريز أنه عُيّن «أولاً في وظيفة واعظ في العساكر الجهادية، ثم رقي منها إلى رتبة مبعوث في باريس، صحبة الأفندية المبعوثين لتعلم العلوم والفنون الموجودة في هذه المدينة البهية». ففي عام ١٨٢٦ انتهز محمد علي فرصة مرور السفينة الحربية الفرنسية «لا ترويت» (La Truite)، فطلب من قبطانها أن يحمل معه إلى مرسيلا أكبر البعثات العلمية المصرية إلى فرنسا وأهمّها، والتي تعدّ الإطلالة المهمة والحقيقية للعنصر الوطني المصري على الحضارة الفرنسية، حيث تنوّعت تخصصات أفراد البعثة على نحو غير مسبوق في علوم وفنونٍ يحتاجها بناء الدولة الحديثة في مصر، مثل: الإدارة الحربية؛ الإدارة الملكية؛ أي السياسة والإدارة، بما في ذلك الإحصاء والاقتصاد السياسي «ليكونوا من رجال السياسة»؛ الهندسة الحربية وعلم المدفعية؛ الكيمياء وعمليات السبك؛ الطب البشري؛ الطب البيطري؛ علوم البحرية وفنونها؛ الرسم والمعمار؛ الزراعة والاقتصاد الزراعي؛ المعادن؛ التاريخ الطبيعي؛ الترجمة الشاملة لمختلف العلوم والفنون والآداب.

ومع هذه التخصصات يدرسون جميعاً اللغة والحساب والرسم والتاريخ والجغرافيا.

ويلخص محمد علي باشا غرضه من البعثات العلمية إلى أوروبا في رسالته إلى الدكتور «بورنغ» مندوب الحكومة الإنكليزية قائلاً: «إن أمامي الشيء الكثير لأتعلّمه وكذلك شعبي، فأنا مرسل إلى بلادكم أدهم بك (ثاني مدير لديوان المدارس) ومعه خمسة عشر شاباً مصرياً ليتعلّموا ما يمكن لبلادكم أن تعلّمه، فعليهم أن ينظروا إلى الأشياء بأنفسهم، وأن يُمَرّنوا على العمل بأيديهم، وعليهم أن يفحصوا مصنوعاتكم جيداً، وأن يكشفوا عن أسباب سبقكم ورؤيتكم، حتى إذا ما أمضوا وقتاً كافياً في بلادكم عادوا إلى بلادهم وعلموا شعبي».

ولم تبخل حكومة مصر على أبنائها من طلاب البعثات، فكانت تنفق عليهم نفقات طائلة، حتى ليذكر الشيخ رفاة الطهطاوي أنهم كانوا يُعدّون في فرنسا من «الموسرين»، بل من الأغنياء.

وقد قرر الطهطاوي أن يتجاوز مهنة الواعظ والإمام، وانتظم في سلك الدارسين، فصدرت أوامر الحكومة المصرية بضمّه إلى أفراد البعثة.

وكانت استجابة الطهطاوي لقرار الحكومة المصرية رائعة؛ تجلّت في إقباله على إتقان فن الترجمة من الفرنسية إلى العربية، ونهمه في الترجمة وهو في باريس؛ حتى لنكاد نحس أنه ما كان يفرغ من قراءة كتاب في أي علم من العلوم أو فن من الفنون حتى يقبل على ترجمته.

ويذكر رفاة في تخلص الإبريز في تلخيص باريز الكتب التي قرأها على العلماء الفرنسيين، وما قرأه منفرداً، وما ترجمه من هذه الكتب. وتكشف قائمة الكتب التي أوردها عن أنه استطاع أن يكون نفسه تكويناً موسوعياً، فقد قرأ في التاريخ القديم وعلم الأساطير اليونانية والجغرافية، إضافة إلى المنطق والسياسة والقانون والفلسفة، ومن أشهرها روح الشرائع لمونتسكيو، وعقد التأمّن والاجتماع الإنساني (العقد الاجتماعي) لجان جاك روسو، وأعمال فولتير وغيره.

وهذا ما جعل العلماء الفرنسيين يكتبون تقريراً عن امتحانه جاء فيه: «إن أهل مجلس الامتحان قد تفرّقوا جازمين بتقديم التلميذ المذكور، ومُجمعين

على أنه يمكنه أن ينفع في دولته، بأن يترجم الكتب المهمة المحتاج إليها في نشر العلوم، والمرغوب تكثيرها في البلاد المتقدمة».

وخصَّ «جومار» (Jomard) - المشرف على بعثات محمد علي إلى فرنسا - تلميذه رفاعه بالحديث عنه في تقريره قائلاً: «وممن امتازوا من بين هؤلاء الشبان الشيخ رفاعه... وقد ابتدأ هذا الشيخ يقوم بتحقيق مقاصد حكومته، فترجم من الفرنسية كتاب «مبادئ العلوم المعدنية» وأرسله إلى مصر ليُطبع فيها، وترجم أيضاً تقويماً لسنة ١٢٤٤ هجرية/ ١٨٢٨ م وضعناه لمصر وسورية، وفيه فوائد كبرى لهما، ولا سيما إذا نشر سنوياً...»

وعاد رفاعه إلى مصر عام ١٨٣١ من بعثته في باريس، وكانت قد سبقته إلى محمد علي ودوائر حكومته تقارير أسانذته، وخاصة «جومار»، تحكي تفوّقه، وتلفت إليه النظر، وتعلّق عليه الآمال... بل كانت قد سبقته إلى مصر بعض ترجماته التي أرسلها منذ سنة ١٨٢٨ كي تُطبع في مطبعة بولاق. كما عاد الطهطاوي ومعه كتابه الأشهر تخليص الإبريز في تلخيص باريز الذي صوّر فيه رحلته - كما أوصاه بذلك التدوين أستاذه الشيخ حسن العطار - وبعد أن طالعه العطار، وقَرَّظه، قدّمه إلى محمد علي الذي أعجب به وأمر بقراءة نسخته الخطية «في قصوره وسراياته»، ثم أمر بترجمته إلى التركية، وطبعه باللغتين، وتوزيع نسخته بعد طبعها «على الدواوين والوجوه والأعيان، والمواظبة على تلاوتها، للانتفاع بها في المدارس المصرية».

لقد كانت لحظة تاريخية فارقة في تاريخ مصر عندما التقى رفاعه الطهطاوي المثقف المصري الملتزم بهوموم وطنه، بمحمد علي باشا الذي أدرك منذ اللحظة الأولى التي ولّاه المصريون فيها عليهم، أنه لم يتولّ أمر «باشوية» عثمانية عادية، بل جلس على عرش مملكة عظيمة، لها دور عليها أن تؤديه في محيطها، وأن العلم والتعليم هما سبيله إلى بناء الدولة الحديثة. ولهذا عندما عاد رفاعه إلى مصر استقبله في ميناء الإسكندرية إبراهيم باشا - ابن محمد علي - وفي القاهرة استقبله محمد علي، فرأى الطهطاوي «من ميله إليه ما حمله على الثقة بنجاح المبدأ والنهاية».

وكانت الوظائف والمهام التي تولّاها الطهطاوي في مصر تشير إلى أننا أمام رجل دولة من الطراز الأول يمتلك رؤية متكاملة للدولة ومشروعاً تحديثياً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يستوعب منجزات الحداثة الأوروبية في بواكيرها، ويستلهم ثقافة مصر وتاريخها وقيمها، ويعي تماماً مشكلات مصر والمدخل الحقيقي إلى نهضتها وهو التعليم والثقافة.

أولى الوظائف التي أسندت إلى الطهطاوي ووظيفة مترجم في مدرسة الطب، فكان أول مصري يُعيّن في هذه الوظيفة التي كان يشغلها الشوام والمغاربة والأرمن.

وكان رفاة يطمح إلى إنشاء جامعة مدنية مصرية حديثة على غرار مدرسة اللغات الشرقية في باريس، وكانت البداية هي إنشاء مدرسة التاريخ والجغرافيا، التي اقترح بعدها على محمد علي إنشاء مدرسة للألسن بدافع «حب إيصال النفع إلى الوطن وتقليل التغرّب إلى أوروبة» كما قال.

وتم افتتاح مدرسة الألسن عام ١٨٣٥، وأطلق عليها في بداية الأمر اسم مدرسة الترجمة. وبعد مرور حوالي ست سنوات، وبالتحديد عام ١٨٤١، أصبحت مدرسة الألسن بمنزلة الجامعة المدنية في مقابل الجامع الأزهر الذي ظل على حاله في تدريس علوم الدين الإسلامي. وكانت مدرسة الألسن تدرّس طلابها اللغة العربية وآدابها واللغات الأجنبية: الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والتركية والفارسية؛ وذلك بالإضافة إلى التاريخ والجغرافية، وأنشئت في داخلها مدرسة للفقهِ والشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي، وكان خريجوها يعيّنون قضاة في الأقاليم، كما أنشئت في داخلها أيضاً مدرسة المحاسبة ومدرسة الإدارة الإفرنجية عام ١٨٤٤ لتدريس التجارة وأصول الإدارة والسياسة والتنظيم. وفي عام ١٨٤٧ افتُتح قسم للإدارة الزراعية الخصوصية، أي العالية. وكانت تُدرّس جميع العلوم باللغة العربية. وكان رفاة يعمل في هذه الجامعة معلماً ومترجماً ومشرفاً. وفي عام ١٨٤١ أيضاً أنشأ رفاة (قلم الترجمة) أو إدارة الترجمة، وكان بمنزلة مركز للترجمة التخصصية تعنى بنقل علوم العصر بمختلف تخصصاتها إلى اللغة العربية،

ومن ثم تضمنت أربعة أقسام: قسم ترجمة الرياضيات، وقسم ترجمة العلوم الطبية والطبيعية، وقسم ترجمة العلوم الاجتماعية، وقسم الترجمة إلى اللغة التركية باعتبارها لغة المحررات الرسمية للدولة.

ولم يقتصر جهد رفاة على الترجمة والتدريس فقط، بل امتد ليشمل مجالات تعليمية وثقافية أخرى، فقدّم إلى محمد علي مشروعاً لحماية الآثار، نشر في الوقائع المصرية، ونص على أن تسلّم إلى مدير مدرسة الألسن جميع قطع الآثار التي يجدها الأفراد. وجعل من فناء المدرسة نواة لمتحف للآثار المصرية. وأصدر عام ١٨٤٢ الطبعة العربية من جريدة الوقائع المصرية التي كانت تصدر باللغة التركية منذ عام ١٨٢٨.

وتقديرًا لجهوده أنعم عليه محمد علي باشا في عام ١٨٤٥ برتبة أميرالاي، وهي رتبة رفيعة في الجيش المصري، وصار يدعى منذ ذلك التاريخ «رفاعة بك» بعد أن كان يلقب بـ «الشيخ رفاة».

وإذا كان مشروع بناء مصر الحديثة الذي قاده محمد علي وارتبط به رفاة ارتباطاً عضوياً، وأسهم فيه بسهم وافر، قد تعرض لنوبات صعود وهبوط في عهد أبنائه، فإن حياة رفاة قد أصابها ما أصاب هذا المشروع من ازدهار أو انكسار. فبعد وفاة محمد علي عام ١٨٤٩، واستقلال ابنه عباس بحكم مصر حكماً مطلقاً، نُفي الطهطاوي إلى السودان، وتعدّدت تفسيرات المؤرخين لهذا النفي، فبعضهم يرى أن ضيق أفق عباس ونزعتة الاستبدادية، وخضوعه واستماعه لوشايات المتشددّين من شيوخ الأزهر الذين كانت تورقهم أفكار رفاة التقدمية، كانت وراء نفي رفاة، بينما رأى البعض الآخر أن المنافسة بينه وبين علي مبارك، وتقريب عباس للأخير، كانت سبب النفي.

ولكنّ هناك من يخالف تلك التفسيرات، وإن لم ينكرها تماماً، وهو أنه مع تولي عباس حكم مصر حدث نوع من الرّدّة الحضارية ومن الانقلاب الرجعي على المشروع النهضوي الذي بدأه محمد علي. فلقد كان في قمة السلطة في مصر يومئذ تياران، أحدهما يناضل في سبيل استقلال مصر عن العثمانيين، وتأكيد هذا الاستقلال، ويكافح أيضاً في سبيل نشر الاستنارة الفكرية والحداثة

في ربوع مصر والشرق العربي، ويسعى جاهداً من أجل إحلال العنصر المصري الوطني الأصيل محل المرتزقة من الألبان والجراسكة والأتراك والمتصّرين؛ وعلى المستوى الاقتصادي يناضل هذا التيار في سبيل تجاوز علاقات الإنتاج الإقطاعية في الزراعة، وصولاً إلى النظام البرجوازي القائم على الحرية الاقتصادية في التجارة والصناعة، وذلك باعتباره سبيل التقدم للمجتمع المصري. وكان رفاة ورجاله وأبناؤه هم طليعة هذا التيار يناضلون من أجل بناء مصر الحديثة المستقلة.

وفي المقابل، كان يقف التيار الآخر، الرجعي، وعلى رأسه عباس باشا، الذي استقوى بكبار الملاك الزراعيين والإقطاعيين الذين لم يكن لهم هدف سوى الحفاظ على مكتسباتهم وثرواتهم، ورأوا في تركيا حليفاً قوياً، بينما رأوا في رفاة وصحبه خطراً كبيراً يهدد مصالحهم، فقاوموا الثقافة الحديثة ورجالها، وبخاصة الثقافة الفرنسية التي يمثلها رجال التنوير من طلاب البعثات في عصر محمد علي وكان نجاح عباس الأول في الانفراد بالسلطة عام ١٨٤٩ فرصة لهذا التيار الرجعي في الانقضاض على كل منجزات الحداثة والتنوير في عهد محمد علي وابنه إبراهيم باشا.

وهكذا، فإن نفي رفاة لم يكن لخصومة شخصية بقدر ما كان انقلاباً رجعياً وردة فكرية واجتماعية على كل مفردات التنوير والحداثة. إنه الصراع بين التقدم والتخلف، وكان رفاة على وعي تام بذلك، ويدرك أن هناك «عصبة» معادية للمعرفة والثقافة تقف وراء ذلك قصد الإضرار بمشروع الدولة الحديثة في مصر، وأن «مدة الإقامة بتلك الجهات (السودان) كانت لمجرد الحرمان من النفع الوطني».

وقد قضى رفاة أربع سنوات في منفاه بالسودان منكباً على ترجمة رواية مستوحاة من الأساطير (الميثولوجيا) اليونانية القديمة عن تليماخوس (Τηλέμαχος) ابن أوديسيوس (Ὀδυσσεύς) بطل طروادة، والتي كتبها القس الفرنسي فينيلون (Fenelon) بعنوان Les Aventures de Télémaque، فجاءت رائعة من روائع الأدب الرمزي الهادف إلى تقويم الحاكم وتقديم النصح له.

وتعتبر هذه الرواية أول رواية فرنسية مترجمة في الأدب العربي الحديث، كما تعتبر أول عمل فني في الأدب العربي مستوحى من أساطير الإغريق.

وتولى الخديوي سعيد مقاليد حكم مصر بعد وفاة عباس الأول في تموز/ يوليو ١٨٥٤، ولحسن الحظ كان سعيد حاكماً متفتحاً ذا تفكير حرّ وميول غربية، فأعاد المنفيين، وعلى رأسهم رفاة، من السودان إلى القاهرة؛ فعادت بعودتهم الحياة إلى المؤسسات الثقافية والتعليمية التي أغلقت في عهد عباس، وصرف رفاة جهده خلال السنوات العشر التي حكمها سعيد إلى تجديد ما انهدم، ووصل ما انقطع من حياة البلاد الثقافية والفكرية. فتولى تجديد مشروع «مكاتب الملة» - أي مدارس الشعب - الذي كان قد تقدم به إلى محمد علي، حيث صدر الأمر العالي عام ١٨٤٧ بإنشاء مدرسة في كل قسم من أقسام القاهرة الثمانية «حسب الأصول المرعية في أوروبا». وفي ذلك الوقت أحييت نظارة وقف الحرمين إلى عهدة مدير ديوان المدارس، فشرع في تنظيم مكاتب الملة مستعيناً بأموال هذا الوقف. وكانت الحكومة - حكومة إبراهيم باشا - مهتمة بإنشائها أكبر اهتمام «لأن تنظيم المدارس للأولاد من المسائل المعنى بها لتعليم وتربية شعبنا وتقدمه...». ولما كان إبراهيم باشا يرغب في سرعة إنشاء هذه المكاتب، فقد آثر الديوان شراء منازل وتحويلها إلى مكاتب حتى يتم افتتاحها في وقت قصير. ولكن بعد وفاة إبراهيم باشا أغلقت في عهد عباس حتى عاد رفاة من السودان ليعيد افتتاحها، ويلتحق بها مترجمون كبعث لقلم الترجمة القديم.

كما عمل الطهطاوي وكيلاً للمدرسة الحربية عندما كان ناظرها سليمان باشا الفرنساوي، قائد جيش الخديوي سعيد، ولكن ميل رفاة إلى التعليم المدني جعله يستقل بمدرسة أركان الحرب، ويحولها إلى مدرسة مدنية جديدة عام ١٨٥٦ على غرار المدارس التي كان ينشئها في عصر محمد علي وجعلها - كما يقول علي مبارك - «كافلة للعلوم الأدبية، وافية بالفنون المدنية، فبذل همّته في ذلك، وراعى في نظاماته ما يجذب خواطر الأهلين إلى تلك المدرسة».

وكان رفاة هو صاحب أول مشروع عربي لإحياء التراث العربي الإسلامي، واستطاع أن يؤمّن تمويلًا حكوميًا لنشر بعض الكتب، مثل تفسير القرآن لفخر الدين الرازي، وخزانة الأدب للبغدادي، والمقامات الحيرية.

وتدور الدوائر مرة أخرى على رفاة، فيُفصّل من عمله في عام ١٨٦١، حيث أُلغيت مدرسة أركان الحرب، وظل عاطلاً من العمل حتى وفاة سعيد وتولّي الخديوي إسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣.

وكانت السنوات العشر الأخيرة من حياة رفاة التي عاشها في عهد إسماعيل حتى وفاته في عام ١٨٧٣، حافلة بالإنجازات. فالخديوي إسماعيل كان صاحب رؤية لتحديث مصر في جميع المجالات، وأنفق على مشروعات التحديث الكثير حتى اضطر إلى الاستدانة، ووجد رفاة نفسه في عهد أشبه بعهد محمد علي وابنه إبراهيم. وأوكل إليه إسماعيل العمل في قوميسيون ديوان المدارس للنظر «فيما يجب نحو افتتاح المدارس الجديدة»، كما رأس مجلس المكاتب الأهلية الذي أنشئ في عهد علي مبارك عندما كان ناظرًا للمدارس (وزيرًا للتعليم) عام ١٨٦٧.

وامتدت إسهامات رفاة لتصل إلى ميدان القضاء، فعندما أراد الخديوي إسماعيل إصلاح القضاء أنشأ «قلم إدارة» الترجمة، وعيّن رفاة ناظرًا له، فاستعان بقدامى الخريجين في «مدرسة الألسن»، الذين ترجموا مجلدات القانون الفرنسي الذي طبع في مطبعة بولاق عام ١٨٦٨، كما ترجموا الدستور العثماني والجريدة العسكرية، وترجم رفاة أيضاً القانون المدني في مجلدين، والقانون التجاري، وطبعت هذه المجلدات كلها عام ١٨٦٨.

وفي عام ١٨٧٠ قرر ديوان المدارس وناظره علي مبارك إصدار مجلة فكرية وثقافية وأدبية كانت الأولى من نوعها في مصر، وهي روضة المدارس، وقرر الديوان إسناد رئاسة تحريرها إلى رفاة الطهطاوي، وصدر العدد الأول منها في نيسان/ أبريل ١٨٧٠. ولم تكن روضة المدارس صحيفة إخبارية تتابع الأحداث الجارية، وإنما كانت أشبه بمجلة للثقافة الثقيلة التي تضم موضوعات علمية وأدبية وفنية. ولهذا السبب ضُمَّت هيئة تحرير المجلة أعلام

مصر في مختلف التخصصات من الهندسة، والفلك، والتربية، والقانون، والكيمياء، وعلم الحيوان، والأدب، والطب.

وقد ظلّ الطهطاوي رئيساً لتحرير روضة المدارس حتى عددها السادس من سنتها الرابعة، إذ توفي الطهطاوي، في اليوم التالي لصدور هذا العدد، أي في يوم الثلاثاء ٢٧ أيار/ مايو ١٨٧٣، وقد بلغ الثانية والسبعين من العمر. وشيّع إلى مثواه الأخير في جنازة مهيبة شارك فيها طلاب المدارس، والجامع الأزهر، وكبار القوم، ومندوبو الدول الأجنبية، والأعيان، وأرباب الحرف وغيرهم.

ثانياً: قيم الحداثة في فكر رفاة

في كتابه المرشد الأمين للبنات والبنين يؤكد رفاة أن «تمدن الوطن عبارة عن تحصيل ما يلزم لأهل العمران من الأدوات اللازمة لتحسين أحوالهم حساً ومعنى، وهو فوقانهم [تفوقهم] في تحسين الأخلاق والعوائد وكمال التربية». ويعدّد في هذا الكتاب وغيره من الكتب، الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها عمليات التحديث في المجتمع المصري. ويمكننا أن نلمس في فكر الطهطاوي ثلاثة أسس تقوم عليها الدول الحديثة، وهي:

١ - الحرية

من شروط التمدن «حرية الفكر» التي تتمثل بـ «ترخيص جميع الملوك للعلماء وأصحاب المعارف في تدوين الكتب الشرعية والحكمية والأدبية والسياسية، ثم التوسع في حرية ذلك بنشره مطبوعاً [مطبوعاً] وتمثيلاً... بشرط عدم قيام ما يوجب الاختلال في الحكومة بسلوك سبيل الوسط بغير تفريط ولا شطط».

ويحدّد رفاة أنواع الحريات التي يجب أن يتمتع بها أفراد المجتمع في خمسة أقسام على النحو الآتي:

أ - الحرية الطبيعية، وهي التي خلقت مع الإنسان وانطبع عليها.

ب - الحرية السلوكية، التي هي حسن السلوك ومكارم الأخلاق.

ج - الحرية الدينية، وهي حرية العقيدة والرأي والمذهب بشرط ألا تخرج عن أصل الدين... ومثل ذلك حرية المذاهب السياسية وآراء أرباب الإدارات الملكية في إجراء أصولهم وقوانينهم وأحكامهم على مقتضى شرائع بلادهم.

د - الحرية المدنية، وهي حقوق العباد والأهالي الموجودين في مدينة، بعضهم على بعض، فكأن الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالي المملكة تضامنت وتواطأت على أداء حقوق بعضهم لبعض.

هـ - الحرية السياسية، أي الدولية (يقصد الشؤون المتعلقة بشؤون الدولة) هي تأمين الدولة لكل أحد من أهاليها على أملاكه الشرعية المرعية، وإجراء حريته الطبيعية من دون أن تتعدى عليه في شيء منها.

ويعكس ما تقدم مقارنة رفاة لقضية العلاقة بين الحرية والسلطة من منظور جديد مشبع بالنظرة العقلية التي تجعل من السلوك الحر ثمرة لوعي مستبصر بفهم صاحبه قوانين الأشياء، ويرتكز عليها من أجل السيطرة على نفسه والتحكم في العالم الخارجي.

ويؤكد محمد عمارة أن الطهطاوي يحرص على أن تكون الحرية محكومة بمراعاة مصالح الآخرين، تلك المصالح التي تنظمها القوانين وترعاها... فالحكومة عندما تحافظ على ممارسة أقسام الحرية الخمسة هذه قد «ضمنت للإنسان أن يسعد فيها ما دام متجنباً لإضرار إخوانه».

كما يحرص الطهطاوي على أن تكون هذه القوانين التي تحكم الحرية وتنظمها «عادلة»، إذ بهذه المعاني تصبح «الحرية... هي الوسيلة العظمى في إسعاد أهالي الممالك». ومن الأفكار الجديرة بالاهتمام في فكر الطهطاوي عن الحرية تلك التي قدمها عن تصوره لبعض جوانب العلاقة بين «الحرية» وما يمكن أن نسميه بـ «الالتزام»؛ فحرية الإنسان تعني، ضمن ما تعني، «الالتزام» إزاء وطنه ومصالحه واستقلاله، بحيث تصبح «الالتزامات» المترتبة على صون الوطن و«حريته» جزءاً من حرية الفرد، وشرطاً لها، لا قيداً عليها

ولا انتقاصاً منها، وكذلك الحال مع «التزامات» الإنسان الحرّ تجاه حرية الأوطان الأخرى واستقلالها.

٢ - المساواة

وأساس آخر من أسس بناء الدولة الحديثة هو «التسوية»، أي المساواة، حيث يرى رفاة أن التسوية «بين أهالي الجمعية» [المجتمع] هي صفة طبيعية في الإنسان تجعله في جميع الحقوق البلدية كإخوانه، وهي جامعة للحرية المدنية والحرية الملكية، وذلك لأن جميع الناس مشتركون في ذواتهم وصفاتهم... وكل منهم محتاج إلى المعاش؛ بهذا كانوا جميعاً في مادة الحياة الدنيا على حدّ سواء، ولهم حق واحد في استعمال المواد التي تصون حياتهم.

ويشدّد رفاة على المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، فمن البديهي أن استواء الإنسان في حقوقه مع غيره يستلزم استواءه مع ذلك الغير في الواجبات التي تجب للناس بعضهم على بعض، لأن التسوية في الحقوق ملازمة للتسوية في الواجبات. فكما أن الإنسان يطلب أن يستوفي ما هو له، فعليه أن يؤدي ما عليه.

٣ - العدل

والعدل هو الأساس الثالث من أسس قيام الدولة الحديثة، فالعدل في نظر رفاة «صفة تبعث الإنسان على الاستقامة، في أقواله وأفعاله، وأن ينتصف لنفسه ولغيره حتى جعله بعض الحكماء فضيلةً قاعدةً لجميع الفضائل، وأنه أساس الجمعية التأنسية [لعله يقصد المجتمع الإنساني] والعمران والتمدن، فهو أصل عمارة الممالك التي لا يتم حسن تدبيرها إلا به».

وفي هذا السياق، يمضي رفاة حاملاً خلاصة ما تعلمه في فرنسا، ناقلاً إياه إلى أبناء وطنه، آملاً في أن يجد سبيله إلى التطبيق في إطار المشروع التحديثي لمحمد علي. وهنا نخطو خطوة أخرى أكثر تحديداً لنعرف كيف تجلّت مقومات الدولة المدنية الحديثة في فكر رفاة الطهطاوي.

ثالثاً: مقوّمات الدولة المدنية الحديثة عند رفاة

١ - القانون والمواطنة

يرى الطهطاوي أن ثمة علاقة وثيقة بين التمدن وتأسيس الدولة، فالدولة تقوم على ما يسمى بـ «الحقوق الطبيعية أو النواميس الفطرية، وهي عبارة عن قواعد عقلية تحسناً وتقيحاً يؤسسون عليها أحكامهم المدنية».

ويرى رفاة أن للتمدن فوائد كثيرة، فكلما ازداد «خفّت الحروب وقلّت العداوة وتلطفت الفتوحات وندرت التقلّبات والتغلّبات، حتى تنقطع بالكلية». ويهجر رفاة التفسيرات الغيبية واللاعقلية التي كانت شائعة في عصره عن الحياة والتطور الاجتماعي، فيحدد شروط التمدن في «التمسك بالقانون، وممارسة العلوم والمعارف، وتقديم الفلاحة والتجارة والصناعة، واستكشاف البلاد التي تعين على ذلك».

وفي إطار تأسيس دولة القانون، عمل رفاة على إحياء فكرة المواطنة والوطن (مصر)، التي كانت غائبة تماماً في ظل فكرة الخلافة العثمانية التي تجعل كل سكان الإمبراطورية رعايا على قدم المساواة في العبودية لإمام الأستانة. وجاء رفاة ليضع مصر في مكانتها الطبيعية، ويراهم دولة مستقلة لها تأثيرها وأهميتها في محيطها، بل مثلها مثل القارات المعروفة، فديار «مصر في سائر الأوقات والحالات لها الأهمية الكبرى، والمدخلة العظمى، في سائر الحوادث الخارجية، وفي جميع المهمات، ولها الامتياز الأوفر الأوفى، قديماً وحديثاً كما لا يخفى، فكأنها قسم [يقصد قارة] كامل على حدتها من أقسام المعمورة».

ويؤسس رفاة لأول مرة في تاريخ الشرق العربي نظرة ومدخلاً جديدين للقومية والوطنية، فقد رفض الاستخدام الذي كان شائعاً لمصطلح «الملة» الذي كان قاصراً على الرابطة الدينية واستخدمه استخداماً سياسياً ليشير به إلى الوطنية والقومية، فيقول: «إن الملة في عرف السياسة، كالجنس: جماعة الناس الساكنة في بلدة واحدة، وتتكلم بلسان واحد، وأخلاقها واحدة،

وعوائلها متحدة، ومنقادة غالباً لأحكام دولة واحدة، وتسمى بالأهالي، والرعية، وأبناء الوطن».

وللمرة الأولى في الفكر العربي الحديث يتم تعريف المواطن (أو الوطني) وحقوق المواطنة، فالمواطن هو «ابن الوطن المتأصل به والمنتجع إليه الذي توطن به واتخذ وطناً ينسب إليه تارة، فيقال مصري، مثلاً... أو إلى الوطن، فيقال وطني».

والوطني المخلص في نظر رفاة هو من «يفدي وطنه بجميع منافع نفسه ويخدمه ببذل جميع ما يملك ويفديه بروحه ويدفع عنه كل من تعرض له بضرر».

وقد ترتب على ما سبق استحداث مبدأ الوحدة الوطنية والمساواة بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق والواجبات، حيث يرى رفاة أن الرابطة الوطنية رابطة عامة، ورابطة الدين رابطة خاصة، ويعتبر أن رابطة الدين داخلية تحت الوطنية ومتضمنة فيها.

وقد سجّل الطهطاوي في كتاباته ذلك التطور المهم الذي حدث في مصر أثناء حكم محمد علي، عندما حلّ «حق المواطنة» الذي يشمل أبناء الوطن جميعاً محلّ العلاقات الطائفية. وعندما تعدّى هذا التطور نطاق السماح بحرية العقيدة والممارسة للشعائر الدينية إلى نطاق «المراتب المدنية»، فلم يعد الأمر فقط أمر السماح لأهل الملل بالتمسك بعقائدهم وعوائلهم، بل كان محمد علي أول من أعطى للعيسوية [المسيحيين] الداخلين في الخدمات الميرية [الحكومية] مزايا المراتب المدنية، وهكذا تم نفي المبدأ العثماني للفصل بين الملل عن طريق سياسة «فرّق تسد».

٢ - حرية المرأة

ويضرب رفاة في قضية المساواة بين الرجل والمرأة أروع الأمثال. وقبل أن نعرض لهذه الأفكار، ينبغي هنا أن نذكر موقفاً عملياً يجسّد موقف الشيخ

من المرأة، وبيّن كيف - كمتقف - اتسقت أفعاله مع أفكاره. ويتجلى هذا الموقف في صيغة عقد زواجه من ابنة خاله التي ألزم فيها نفسه أن «يبقى معها وحدها على الزوجية دون غيرها من زوجة أخرى... فإذا تزوج بزوجة أياً ما كانت، كانت بنت خاله بمجرد العقد طالقة بالثلاث، ولكن وعداً وهداً صحيحاً لا ينتقض ولا ينحل أنها ما دامت معه على المحبة المعهودة مقيمة، وعلى الأمانة والحفظ لبيتها ولأولادها ولخدمها وجواربها مساكنة معه في محل سكنه لا يتزوج غيرها أصلاً، ولا يتمتع بجواربها أصلاً، ولا يخرجها من عصمته حتى يقضي الله لأحدهما بقضاء».

ويقاس الطهطاوي مقدار تقدم الأمم ورقبها والتزامها بالقيم الأخلاقية بمدى احترامها للمرأة. وتعتبر قضية المساواة مع الرجل قضية محورية في فكره؛ إذ يشدد على المساواة الكاملة بين الذكور والإناث. ويؤكد أن الله خلق المرأة للرجل ليبلغ كل منهما من الآخر أمله ويقسم معه عمله.

وتمتد المساواة بين الرجل والمرأة لتشمل مجاليّ التعليم والعمل، حيث لا يشدد رفاة على وجوب صرف الهمة في تعليم البنات فحسب، بل ربط التعليم بالعمل قائلاً: «يمكن للمرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال، على قدر قوتها وطاقاتها».

وهنا تجابهن نظرة المجتمع التقليدي المحافظ، ونظرة الفكر الديني المعاصر المتسرّبة برداء الدين التي تعتبر أن المرأة قد خلقت فقط «لملاذ الرجل». ولعل الفتاوى التي تهبط على رؤوسنا يوماً تؤكد ذلك، ولكن الطهطاوي يرفض هذه النظرة رفضاً تاماً، لا لأنه يرفض دور المرأة في تحقيق «الملاذ»، ولكن لأنه اعتبر هذه الناحية من متعلقات «الأنوثة» لدى المرأة و«الذكورة» لدى الرجل. والمرأة في ما عدا هذه الملاذ، مثل الرجل «سواء بسواء، أعضاؤها كأعضائه، وحاجتها كحاجته، وحواسها الظاهرة والباطنة كحواسه، وصفاتها كصفاته، حتى كادت أن تتنظم الأنثى في سلك الرجال!».

٣ - العمل المنتج

يفرق رفاة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، فيشير إلى ما كان سائداً في عصره من امتلاء بيوت الموسرين بالخدم، وخاصة في ظل علاقات الإنتاج الإقطاعية التي كانت قائمة على الظلم والاستغلال. ويضرب رفاة أمثالاً على العمل غير المنتج من توزيع الأرض الزراعية في السودان، حيث تتوافر الأرض الزراعية وتكفي لأكثر من عشرة ملايين فرد، ويعيش فيها أقل من مليون فرد يزرع كل منهم ما يقيم أوده فقط دون أن يكون هناك إنتاج جماعي وعائد اقتصادي على جميع السكان. وهنا يتحدث رفاة أيضاً عن فئة أخرى في المجتمع المصري لا تزال فئة غير منتجة، وهي فئة موظفي الدولة، فهم أيضاً لا يمارسون عملاً منتجاً. ويرى رفاة أن هؤلاء عالة على المنتجين في المجتمع. ويرى رفاة أن العمل المنتج هو سبيل الإنسان - على المستوى الفردي - إلى السعادة وتكوين الثروة، فيقول: «إن منبع السعادة الأولى هو العمل والكد ومزاولة الخدمة... كما أن العمل المنتج هو سبيل الأمم إلى التقدم وصنع التنمية».

٤ - التعليم العام

يؤكد رفاة أن «التعليم والتعلم... ركن عظيم من أركان التمدن»، ومن ثم يجب «اختراع الآلات والأدوات من كل ما يسهل أو يقرب الطرق المتمدنة بإيجاد الوسائط والوسائل» التي تيسر ذلك، ومن أهمها الطباعة.

ورفاة هو من أسس لنظام التعليم الحديث في مصر الذي يقوم على الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية ومراعاة احتياجات الفرد والمجتمع. وهو يقسم التعليم إلى أنماط ثلاثة:

أ - تربية النوع البشري

يعني تربية الإنسان من حيث هو إنسان، أي تنمية مواده الجسمية وحواسه العقلية. وهذا النوع من التعليم هو ما يقصد به حالياً التعليم المستمر مدى

الحياة (Lifelong Education) فهي تشمل كل ما يتلقاه المرء في صباه وشبابه وشيبته من تعليم.

ب - التربية الدينية

التي تتعلق بمتابعة أحكام الدين الواجب معرفتها على كل إنسان.

ج - التربية العمومية

أو ما يعرف حالياً بالتعليم العام أو التعليم النظامي. وهي «ما يتعلمه الذكور والإناث في المكاتب والمدارس وفي سائر مجامع المعارف التي يجتمع فيها للتعليم عدد مخصوص من المتعلمين. وهذا القسم الثالث من التعليم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أولي ابتدائي، وتعليم ثانوي تجهيزي، وتعليم كامل انتهائي».

(١) التعليم الأولي: وهو ما يكون فيه أهل المملكة على حدّ سواء، فهو عام لجميع الناس يشترك بالاشتغال فيه والانتفاع به أبناء الأغنياء والفقراء.

(٢) التعليم الثانوي أو التجهيزي: وهو أعلى درجة مما قبله. ويرى الطهطاوي أنه ينبغي على الحكومة «ترغيب الأهالي وتشويقهم في ما يخص هذا النوع [من التعليم]، فهو ما يكون به تمدين جمهور الأمة».

(٣) التعليم العالي: ويعني به اشتغال الإنسان بعلم مخصوص يتبحر فيه كالفقه والفلك والجغرافية والطب والتاريخ وغيرها، بحيث يصل في علمه إلى أقصى نهاية المعارف، ويكون قادراً على الاجتهاد والتجديد في تخصصه. وللطهطاوي فلسفة تربوية تكاد تضاوي الفلسفات التربوية المعاصرة، ولعل أهم جوانب هذه الفلسفة ما يلي:

(أ) مجانية التعليم العام: حيث يجب أن يعمّ جميع أولاد الأهالي، فقيرهم وغنيهم.

(ب) دور المنزل في التنشئة الاجتماعية للأفراد: وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، فتربية «الولد ينبغي أن تكون في بيت أمه وأبيه، وهي التربية

اللائقة للبيت...»، ويرى رفاة طبقاً للنظريات الحديثة في التربية أن «المرأة هي أقدر على تربية الأولاد» في مراحل الطفولة المبكرة.

(ج) رفض العقوبات البدنية كوسيلة من وسائل التربية والتعليم: يرفض الطهطاوي الممارسات العنيفة التي كان يقوم بها محفظو القرآن في الكتاتيب عند تعليمهم الأطفال، بل ويدينها ويعتبرها خارجة على حدود الشرع، ويدعو إلى استخدام الألعاب بدلاً من الضرب، فيقول: «أما ما يفعله معلّم القرآن الشريف، وشدة تعتّبهم وضربهم للأولاد الصغار المبتدئين في التعليم، فهو خروج على حدّ الشرع، ويترتب على ذلك أن الأولاد يمتنعون عن الكتابة والقراءة لما يرونه من ذلك، فلو عاملوهم بالرفق والحيلة في التعليم لما امتنعوا عن ذلك».

(د) التربية هي عملية نمو شامل للفرد: فبالتربية «تنمو العقول وتحسن الإدراكات... فالغرض من التربية تنمية الصغير، جسداً وروحاً وأخلاقاً في آن واحد، يعني تنمية حسياته ومعنوياته بقدر قابليته واستعداده».

(هـ) التربية جزء من السياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع: فمناهج التعليم لا بد من أن ترتبط بالأهداف العامة الأساسية التي تنغيها الأمة في لحظة تاريخية معينة. والتربية ينبغي أن تكون «موافقة أحوال الأمة وطريقة إدارتها وأحكامها، لينتقش في أفئدة الصبيان الأساسيات والأصول الحسنة الجارية في أوطانهم...».

(و) التربية سبيل التقدم والحرية: فالأمة «التي تتقدم فيها التربية، بحسب مقتضيات أحوالها، يتقدم فيها أيضاً التمدن، على وجه تكون به أهلاً للحصول على حريتها، بخلاف الأمة القاصرة التربية، فإن تقدمها يتأخر بقدر تأخر تربيتها».

(ز) التعليم مسؤولية الدولة: تتولى الدولة نشر المعارف والعلوم والتربية والتعليم. فالعلوم «لا تنتشر إلا بإعانة صاحب الدولة لأهله».

٥ - الانفتاح على الثقافات الأخرى

أدرك رفاة الفارق الحضاري بين دول أوروبا أو شمال المتوسط والدول القابعة في جنوبه، فقد بلغت البلاد الإفرنجية «أقصى مراتب البراعة في العلوم الرياضية، والطبيعية، وما وراء الطبيعة، أصولها وفروعها، ولبعضهم مشاركة في بعض العلوم العربية، وتوصلوا إلى دقائقها وأسرارها... كما أن البلاد الإسلامية قد برعت في العلوم الشرعية، والعمل بها، وفي العلوم العقلية، وأهملت العلوم الحكمية بجملتها، فلذلك احتاجت إلى البلاد الغربية في كسب ما لا تعرفه، ولهذا حكم الإفرنج بأن علماء الإسلام إنما يعرفون شرعتهم ولسانهم، يعني ما يتعلق باللغة العربية، ولكن يعترفون لنا بأننا كنا أساتيدهم في سائر العلوم، وبتقدمنا عليهم».

ولعل هذا ما دعا ابناً من أبناء رفاة وهو د. طه حسين في أربعينيات القرن الماضي - أي بعد وفاة رفاة بأكثر من نصف قرن من الزمان - إلى أن يقول: «ليس بين الشعوب التي نشأت حول بحر الروم وتأثرت به فرق عقلي أو ثقافي ما، وإنما هي ظروف السياسة والاقتصاد تدور من أهل هذا الساحل لأهل ذلك الساحل...». ويجيب رفاة عن هذا التساؤل بأن تقدم البلاد الغربية يرجع إلى «براعتهم وتدبيرهم، ومعرفتهم في الحرايات، وتنوعهم واختراعهم فيها»، وهذا ما دفع محمد علي باشا إلى الاستعانة بأرباب «الفنون البارعة والصنائع النافعة من الإفرنج، ويغدق عليهم فائض نعمته، حتى إن العامة بمصر، بل وبغيرها، من جهلهم يلومونه غاية اللوم، بسبب قبول الإفرنج وترحيبه بهم وإنعامه عليهم، جهلاً منهم بأنه إنما يفعل ذلك لإنسانيتهم وعلومهم».

ومعنى هذا أن رفاة لم يقف من الغرب وحضارته موقف الرفض والمتشكك، ولم يضع نفسه في مأزق وجودي، على نحو ما يفعل فريق من مفكرّي زماننا هذا، وكأن عليه إما تثبيت هويته الثقافية والدينية برفض الحدائثة التي يمثلها الغرب، أو بالعكس من ذلك، السير على درب الحدائثة مخاطراً بفقد هويته. وإنما جعل الانفتاح على كل الثقافات والحضارات، والاستفادة من علوم الأمم الأخرى وفنونها هو السبيل إلى التقدم، وهذا ما دفع محمد

علي باشا إلى إحضار «ما أمكنه إحضاره من علماء الإفرنج، وبعث ما أمكن بعثه من مصر إلى تلك البلاد، فإن علماءها أعظم من غيرهم في العلوم الحكمية».

وكانت مشاهدات رفاة في باريس واطلاعه على أحوال الفرنسيين بعقل مدقق وقلب مفتوح، على نحو ما سجله في مؤلفاته، وما نقله من نظم وما ترجمه من كتب، دليلاً على موقفه المتمفتح وفكره الناقد.

٦ - العلوم الحديثة

أدرك رفاة أن التمسك بالعلوم القديمة لن يفيد في بناء الدولة الحديثة، وأن تحقيق التقدم رهن بالتخلي عن النظرة التقليدية التي كانت سائدة في عصره، ومفادها أن الاشتغال بعلوم الدنيا والعلوم العقلية، لن ينفع الإنسان في حياته الأخروية، فضلاً عن أن أي علم، خلا العلوم الدينية القائمة على النقل والرواية، هو مفسدة، على نحو ما يقول الشاعر:

كل العلوم - عدا القرآن - مفسدة
إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
فالعلم ما كان فيه قال، حدثنا
وما سوى ذلك وسواس الشياطين
وقد واجه رفاة هذا التيار الفكري الذي كان سائداً بين علماء الأزهر وعامة الناس آنذاك بالدعوة إلى الاهتمام بنشر «هذه العلوم والفنون».

وقد بذل رفاة جهده في هذا الصدد بصياغة مفهوم جديد للعلم، «فالعلم النافع، سواء أكان اجتهاداً، كاجتهاد المجتهدين وعلومهم المخددة عنهم، أم تدوين المدونين الوضعيين للعلوم الشرعية والآلية والفنون، وكل علم نافع للملة ولو صنعة، فإنها ذات قواعد وموضوعات لأنها تدخل في العلم، فيدخل فيه كتب الزراعة والتجارة ونحوها، اختراعاً أو تكميلاً، فكل هذه الأشياء اختراعها وتدوينها والتأليف فيها، وتكثير كتبها، بكتابة وطباعة، مما يحتمله فحوى العلم النافع».

ومعنى هذا أن العلم بمفهومه الحديث في نظر رفاة يتسم بما يلي:

- العلم يتسع ليشمل العلوم النظرية، والعلوم التطبيقية.

- العلوم التطبيقية تدخل في نطاق العلم، لأنها تقوم على قواعد محددة، وتختص بموضوعات معينة.

- العلم تراكميٌ ينمو ويتطور بكثرة التأليف والبحث والاختراع والتكميل.

- العلم - في ضوء ما تقدم - وثيق الصلة بالصناعة والإنتاج، وهذه الصلة قائمة بالنسبة إلى مختلف الصناعات والحرف.

ومما أكدته رفاة في حديثه عن العلم حاجة مجتمعنا العربي إلى نوعية جديدة من العلماء والمختصين تنهض بهذه العلوم الحديثة. فالعلماء في فرنسا ليسوا هم رجال الدين، وفقه الشريعة ليس هو العلم الذي يصنع الحضارة وبنى العمران. ويقول رفاة: «ولا تتوهم أن علماء الفرنسيين هم القسوس، لأن القسوس إنما هم علماء الدين فقط، وقد يوجد من القسوس من هو عالم أيضاً، وأما ما يطلق عليه اسم العلماء فهو من له معرفة في العلوم العقلية... فإذا قيل في فرنسا: هذا الإنسان «عالم» لا يفهم منه أنه يعرف في دينه، بل إنه يعرف علماً من العلوم الأخرى».

وينعى رفاة حالة العلم والعلماء في الوطن العربي، ويوجه سهام نقده إلى مؤسساتنا العلمية التقليدية وإلى من يقوم بالتدريس فيها من «علماء»، فيقول: «وسيطر لك فضل هؤلاء النصارى، في العلوم، عمّن عداهم، وبذلك نعرف خلو بلادنا عن كثير منها، وأن الجامع الأزهر المعمور، بمصر القاهرة، وجامع بني أمية بالشام، وجامع الزيتونة بتونس، وجامع القرويين بفاس، ومدارس بخارى، ونحو ذلك، كلها زاخرة بالعلوم النقلية وبعض العلوم العقلية، كعلوم العربية والمنطق ونحوه من العلوم الآلية».

فلماؤنا ليسوا هم العلماء، ومجامعنا ومعاهدنا وقفت عند «الآلات والأدوات» وغفلت عن المقاصد والغايات، وتخلفت عن النهضة العلمية التي كانت آخذة في البروز في أوروبا في أعقاب الثورة الصناعية، واكتشاف مناهج البحث العلمي على يد فرنسيس بيكون، واستخدام الآلات في التجارب والاكتشافات العلمية. ويشيد رفاة في هذا الصدد باكتشافات العالم النمساوي كوبرنيق.

وكعادته نجد أن رفاة كان سبباً لإدراك التكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، أو ما يطلق عليه حالياً «الثقافات الثلاث»، فيقول رفاة: «إن المعارف الأدبية والعلوم الحقيقية متعلق بعضها ببعض، لكمال ما بينهما من الروابط والمناسبات، وإن كلاً منهما متوقف على الآخر...».

٧ - الثقافة والفنون

كان التنوير هو هم رفاة ورسالته. ويظهر ذلك جلياً في حديثه المفصل عن العديد من المؤسسات الثقافية والجهود التي تقوم بها، ومن أهمها:

أ - المكتبات أو ما كان يسميه رفاة «خزائن الكتب».

ب - المسارح والعروض المسرحية أو «التياتر والاسبكتاكل»، وهي جدّ في صورة هزل، يأخذ منها الإنسان عبراً عجيبة، ويقول الفرنسيون إنها «تؤدب أخلاق الإنسان وتهذبها... فالتياتر... كالمدرسة العامة يتعلم فيها العالم والجاهل».

ج - الترجمة وهي الوسيلة الأساسية لنقل العلوم الأوروبية إلى اللغة العربية. وقد سبقت الإشارة إلى جهود الطهطاوي في مجال الترجمة.

خاتمة

وبعد، تلك كانت رحلتنا مع رفاة رافع الطهطاوي رائد التنوير المبكر في مصر والوطن العربي. وإذا كان الطهطاوي هو من أشعل جذوة التنوير والمدنية في مصر، فإنه رسم بالفكر وجسد بالعمل مشروع مصر المدنية، وتبعته مجموعة من المثقفين خرج رعيهم الأول من عباءة محمد علي ومشروعه الكبير، ولولاه لما تسنى لهم نشر مفاهيمهم الجديدة المتحررة، ولولاهم لما كان مشروعه سوى مجرد فصل لحاكم آخر مستبد سخر الشعب لمجده الشخصي. لقد استطاع هؤلاء المثقفون أن يشيدوا منظومة فكرية تنويرية عصرية ومدنية ظلت مصر - والوطن العربي - تعيش في نطاقها قرناً ونصف القرن من الزمان، وأبرز ملامح هذه المنظومة هي:

١ - إحياء فكرة الوطن (مصر)، التي كانت غائبة تماماً في ظل فكرة الخلافة العثمانية.

٢ - إرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة التي تقوم على احترام القانون وحقوق المواطنة.

٣ - إدخال مبدأ الوحدة الوطنية والمساواة بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق والواجبات.

٤ - نفي وجود السلطة الدينية، ويقول الإمام محمد عبده - تلميذ الطهطاوي - بوضوح: لا يسوّغ لقوي ولا لضعيف أن يتجسس على عقيدة أحد، وليس يجب على مسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقى أصول ما يعمل به من أحد، إلا عن كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، ولكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله، وعن رسوله من كلام رسوله، من دون توسط أحد من سلف ولا خلف. وبذلك تم نزع أي قداسة أو صفة دينية عن أي حاكم بشري مهما كان لقبه، كما تم نزعها عن أي جماعة أو مؤسسة تدعي بالسلطة الدينية.

٥ - تأسيس نظام تعليمي حديث بمراحله المختلفة، وبتخصصات حديثة وربطه باحتياجات الدولة والمجتمع.

٦ - تكوين الطبقة الوسطى المصرية بعد أن سمح نظام مصر الحديثة في بدايات القرن التاسع عشر للمصريين باحتلال مواقع في الحياة العامة (الجيش والوظائف العمومية). وما إن مرَّ قرن حتى أصبحت تلك الطبقة قادرة على المشاركة في الحياة السياسية والثقافية.

٧ - تأسيس المجامع العلمية والمؤسسات الثقافية التي تعمل على نشر العلوم الحديثة، وحفظ التراث وتحقيقه، ونشر الاتجاهات الفلسفية والسياسية الجديدة، والثقافة العلمية، والعقلانية في المجتمع.

٨ - تحرير المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، وخاصة التعليم والعمل.

ولم تطبق تلك المبادئ العصرية بالطبع فوراً، ولا من تلقاء نفسها، بل عبر صراع دفع المثقفون خلاله أثماناً فادحة. ولا يمكننا هنا الادعاء بأننا، في الوطن العربي، قد أنجزنا هذه المبادئ كما ينبغي لها أن تنجز، لكن هذه المبادئ اكتسبت مصداقيتها لأنها نبعث وتطورت من خلال معارك وطنية ضد الاستبداد الداخلي بكل صوره السياسية والدينية، وبين الإمبريالية العالمية بكل أشكالها الصريحة والضمنية، وبين الحداثة والتخلف، وبين التنوير والظلام، وما زالت هذه المعارك مستمرة.

المراجع

الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار. تحقيق حسن محمد جوهر [وآخرون]. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢. ج ٤.

حسين، طه. مستقبل الثقافة في مصر. ط ٧. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

طاهر، بهاء. أبناء رفاة: الثقافة والحرية. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩.

الطهطاوي، رفاة رافع. الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠. ج ٤.

ج ١: التمدن والحضارة والعمران.

ج ٢: السياسة والوطنية والتربية.

_____ المرشد الأمين للبنات والبنين. تقديم عماد بدر الدين أبو غازي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢.

عبد الكريم، أحمد عزت. تاريخ التعليم في عصر محمد علي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨.

فوزي، حسين. سندباد مصري: جولات في رحاب التاريخ. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.

المطيعي، لمعي. هؤلاء الرجال من الأزهر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩.